

العولمة الاقتصادية - تحدياتها والمخاطر التي تهدد مستقبلها-

د. الجوزي جميلة *

Abstract:

Globalization is one of the most economic controversial phenomena, although it has passed away, it still represents a great deal of uncertainty and complexity in both its manifestations and theatrical content. This uncertainty led to launch many debates related to this term: whether globalization contribute better homogeneity or deepen inequalities and differences; whether it is the continuity of the gap growth between the rich and the poor; whether it is emanating from one major sources, or from multiple overlapping one, in addition to the direction that globalization will take in the future.

This article main objective is to treat all these issues, standing at the origin and use of globalization term, as well as explaining the historical development of the phenomenon and reviewing the circumstances that paved the way for its appearance, with a highlight of different risks and threats which globalization is comforted to.

Key words: globalization, poverty gap, international economic relations

مستخلص:

تعد العولمة من أكثر الظواهر الاقتصادية إثارة للجدل، ورغم أنها كواقع مضى عليه بعض الوقت، إلا أنها ظلت تتسم بقدر كبير من الغموض والتعقيد سواء في تجلياتها أو في مضمونها النظري، مما أدى إلى طرح العديد من القضايا ذات الصلة بشأنها من ذلك: ما إذا كانت العولمة تساهم في زيادة التجانس أو في تعميق الفوارق والاختلافات؛ وما إذا كانت استمرارا لنمو الفجوة بين الفقراء والأغنياء؛ وما إذا كانت تنطلق من مصادر رئيسية واحدة، أم من مصادر متعددة ومتداخلة؛ والاتجاه الذي سوف تأخذه العولمة في المستقبل.

يسعى هذا المقال إلى معالجة هذه القضايا، بالوقوف عند مصطلح العولمة من حيث النشأة والاستخدام، فضلا عن رصد التطور التاريخي للظاهرة باستعراض الظروف التي مهدت لظهورها، مع عن إلقاء الضوء عن المخاطر التي تشكلها، والتهديدات التي تتعرض لها.

الكلمات المفتاحية: العولمة، فجوة الفقر، علاقات اقتصادية دولية

مدخل:

شهد العالم منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين عدة تغيرات عالمية، سريعة ومتلاحقة في خطاها، وعميقة في آثارها وتوجهاتها المستقبلية، ووخيمة في مخاطرها حتى على نفسها، حيث تحول الاقتصاد العالمي إلى قرية عالمية واحدة متنافسة الأطراف بفعل الثورة التكنولوجية، وأصبح هناك سوقا واحدا لا تعوقه الحدود الجغرافية للدولة التي يلاشى دورها وتذوب ملامحها، بل وحدودها السياسية. وتصبح حكومات الدول أكثر هشاشة أمام اجتياح الكيانات الكبرى. وتعاضم الدور الذي تؤديه من أجل جعل الاقتصاد العالمي أكثر انفتاحا.

وقد نتج عن ذلك ما يعرف بالعولمة الاقتصادية التي لا يزال مفهومها جذابا ومثيرا للجدل، ويظل مستعصيا على كل توافق في الرأي أو اتفاق كامل حول التعريف الذي يحدده بشكل جامع ومانع لعناصره ومكوناته، لذا فالعولمة متعددة المفاهيم والأنواع والخصائص والمخاطر.

(I مفهوم العولمة الاقتصادية: يختلف تعريف العولمة من اقتصادي إلى آخر ومن مدرسة فكرية إلى أخرى، وفيما يلي نستعرض أهم تعاريفها.

(1 التعريف الأول: " العولمة هي حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها، وتحت سيطرتها، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ"¹

(2 التعريف الثاني: العولمة هي زيادة درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية من خلال عمليات انتقال السلع ورؤوس الأموال وتقنيات الإنتاج والأشخاص والمعلومات"²

(3 التعريف الثالث: "العولمة هي شكل جديد من أشكال النشاط، تم فيها الانتقال بشكل حاسم من الرأسمالية الصناعية إلى المفهوم ما بعد الصناعي، وهذا التحول تقوده نخبة تكنولوجية صناعية تسعى إلى تدعيم السوق الكونية الواحدة بتطبيق سياسات مالية وانتمائية وتكنولوجية واقتصادية شتى"³

¹ يسين (السيد)، العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1998، ص 28.

² محي الدين (عمرو)، العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 356.

³ مسعد (محي محمد)، دور الدولة في ظل العولمة، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2004، ص 28، 29.

(4) تعريف صندوق النقد الدولي: "العولمة هي تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل منها زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود، والتدفقات الرأسمالية الدولية وكذلك من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا"⁴

(5) التعريف الخامس: " العولمة لا تخرج عن كونها السمة الرئيسية التي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي بدأ يتشكل في العقد الأخير من القرن العشرين، والقائم على تزايد درجة الاعتماد المتبادل بفعل اتفاقيات تحرير التجارة العالمية، والتحول لآليات السوق وتعميق الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي حولت العالم إلى قرية عالمية متنافسة الأطراف، تختفي فيها الحدود السياسية للدول القومية، ويتفق في إطارها الفاعلون الرئيسيون من دول وتكتلات اقتصادية ومنظمات دولية وشركات متعددة الجنسيات على قواعد للسلوك، لخلق أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي وتكوين أشكال جديدة للعلاقات الاقتصادية العالمية بين الأطراف الرئيسية المكونة له، والذي يعتبر في هذه الحالة الوحدة الاقتصادية الأساسية بكل ما فيها من متناقضات"⁵.

نلاحظ أن التعريف الأول يعتمد على عنصرين أساسيين في صياغته وهما:

(أ) - أن العولمة حقبة تاريخية ، وبالتالي فإنه يعتمد على أساس الزمن باعتباره العنصر الأساسي، بغض النظر عن الأسباب التي أدت إلى نشأة العولمة.

(ب)- أن العولمة هيمنة لدول المركز على باقي العالم، وبالتالي يذهب هذا التعريف إلى أن في عصر العولمة ينقسم العالم إلى قسمين وهما الدول الرأسمالية المتقدمة والدول النامية ويكون التبادل بينهما غير متكافئ.

أما التعريف الثاني فيشير إلى أن العولمة هي تسارع مجموعة من الظواهر الاقتصادية ، وهو تعريف يقف موقفا محايدا من طبيعة الارتباط المتبادل سواء كان ناشئا عن علاقة متكافئة أم غير متكافئة.

في حين أن التعريف الثالث يذهب إلى أن العولمة نتيجة للثورة التكنولوجية والاتصالية أما الزمن فلا معنى له في هذا التعريف وأن الفضاء قد تم تقليصه وضغطه، مما أدى إلى ظهور الاقتصاد الذي يقوم على تلاحم الشبكات المختلفة.

⁴ صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، 1997، ص 55.

⁵ عبد الحميد (عبد المطلب)، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، دار النهضة المصرية، القاهرة، 1998، ص 4.

والتعريف الرابع حاول أن يجمع بين التعريف الثاني والثالث وأهم عنصر الزمن، كما أنه وقف موقفا محايدا - كذلك - من طبيعة الاعتماد الاقتصادي بين الدول إذا كان متكافئا أم غير متكافئ.

وأما التعريف الخامس فحاول أن يكشف بوضوح عن أن العملمة قائمة على مبدأ الاعتماد المتبادل الذي يحول العالم إلى قرية عالمية صغيرة محدودة الأبعاد، متنافسة الأطراف مما يؤدي إلى انتشار ظاهرة العملمة على كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية، مما يحتم السعي إلى استغلال الفرص وتكبير العوائد واجتتاب العيوب ومواجهة التحديات.

بعد هذا العرض لتعريفات مختلفة للعملمة ينتابنا سؤال عما إذا كان علينا أن نختار تعريفا واحدا للعملمة لنبني عليه دراستنا أم أن كل تعريف يعبر عن جانب من جوانب العملمة؟ وفي نظرنا يجب الاحتفاظ بكل هذه التعريفات لأنها تعبر عن جوانب مختلفة للعملمة.

(II) تاريخ مفهوم وظاهرة العملمة الاقتصادية: يعتبر مفهوم العملمة حديث الظهور في جميع اللغات، ولا ترجع بداية استعماله إلى أبعد من السبعينات من القرن العشرين، وحسب ناعوم تشومسكي فإن "عدوى العملمة قد انتشرت في كل ما يخص العلاقات الدولية منذ نهاية حرب الخليج الثانية التي أعلنت من ولادة النظام العالمي الجديد"⁶

وحسب سيار الجميل يعتبر سمير أمين أول من استعمل مصطلح العملمة عربيا وتنبأ به وبمضامينه المستقبلية في كتابه الصادر عام 1989 بعنوان "ديناميكية عملمة الأزمات"، ثم بدأ بتحليل وجهات النظر المختلفة حول العملمة.⁷

يرى مفكرون مهتمون بظاهرة العملمة - أمثال: زكي العايدي وصادق جلال العظم ورولاندر روبرتسون - أن ظاهرة العملمة واقع أو مسار وسيرورة دولية قديمة في التاريخ الإنساني العام، ولكن لا يقولون بقدّم المفهوم أو المصطلح، وهذا ما تشهد به القواميس والمعاجم، إذ هي خالية من ذكر هذا المصطلح.

وإذا حاولنا أن نتبع النشأة التاريخية لظاهرة العوامة، فنقطة البداية نجدها عند روبرتسون هي ظهور "الدولة القومية الموحدة" وذلك في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ويعتبر أن العملمة مرت بخمس مراحل لتصل إلى ما هي عليه في أواخر القرن العشرين.⁸

⁶ اصطيف (عبد النبي)، "الاستشراف الأمريكي من النهضة إلى السقوط، عملمة دراسات المنطقة"، المستقبل العربي، العدد 33، 1997، ص 29.

⁷ الجميل (سيار)، "العملمة: اختراق الغرب للقوميات الآسيوية. متغيرات النظام الدولي القادم، رؤية مستقبلية"، المستقبل العربي، العدد 127، 1997، ص 29.

(1) المرحلة الجينية: وامتدت في أوروبا من مطلع القرن الخامس عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر وهذه الفترة عرفت نمو المجتمعات القومية، وإضعاف القيود التي كانت سائدة خلال القرون الوسطى، وسادت نظرية عن العالم وبدأت الجغرافيا الحديثة.

(2) مرحلة النشوء: وامتدت في أوروبا من منتصف القرن الثامن عشر حتى عام 1870، وفي هذه الفترة ظهر مفهوم "العلاقات الدولية" وزادت إلى حد كبير الاتفاقيات الدولية، وظهرت مشكلة قبول المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي، وبدأ الاهتمام بموضوع القومية والعالمية.

كما كان ضمن سياسات الاتحاد النقدي الأوروبي خلال نفس الفترة خططا مفصلة لإنشاء بنك مركزي أوروبي مستقبلي وعملة أوروبية جديدة كان اسم أوروبا "Europe" هو الاسم المقترح لها.

(3) مرحلة الانطلاق: وامتدت منذ عام 1870 إلى عشرينيات القرن العشرين، وفي هذه الفترة ظهرت العديد من المفاهيم العالمية مثل خط غرينتش (التوقيت العالمي)، كما وقعت في هذه الفترة الحرب العالمية الأولى ونشأت عصبة الأمم، وتمت بعض المنافسات الدولية مثل الألعاب الأولمبية وجوائز نوبل الدولية.⁹

لقد حدثت حالة من العولمة عندما قامت حركة الأفراد ورؤوس الأموال الغربية بتغطية العالم كله بين 1851 و1914 مؤدية إلى مضاعفة خطوط السكك الحديدية والقنوات ووكالات التلغراف، بل يمكن القول أن العالم لم يستعد درجة الانفتاح الاقتصادي التي كانت به في سنة 1913 إلا في أواسط التسعينيات من القرن العشرين.¹⁰

(4) مرحلة الصراع من أجل الهيمنة: وامتدت من العشرينيات إلى منتصف الستينات من القرن العشرين، وفي هذه الفترة نشأت صراعات عالمية حول صور الحياة وأشكالها المختلفة، وتم إلقاء القنبلة الذرية على اليابان، وبروز دور الأمم المتحدة.

وقد ارتفع عدد البنوك الاستثمارية في العالم بنسبة 400% خلال الفترة 1910 و1930. وقدمت هذه البنوك المساعدات للشركات المحلية كي تصبح إقليمية.

⁸ روبرتسون (رولاند)، العولمة: النظرية الاجتماعية والثقافية الكونية، ترجمة أحمد محمود ونور أمين، المجلس الأعلى للثقافة، لبنان، 1998، ص 132.

⁹ روتشيلد (إيما)، "العولمة وعودة التاريخ"، ترجمة شويقة (غادة)، الثقافة العالمية، العدد 103، 2000، ص 87.

¹⁰ أدلر (الكسندر)، "القرن العشرين لم يأت بجديد"، ترجمة حسن نجوى، الثقافة العالمية العدد 103، 2000، ص 7.

(5) مرحلة عدم اليقين: وامتدت من منتصف الستينات إلى وقتنا هذا حيث تصاعد الوعي الكوني في الستينات، وتم إدماج العالم الثالث في المجتمع المدني، وشهدت المرحلة نهاية الحرب الباردة وشيوع الأسلحة الذرية وسقوط جدار برلين وانهيار الإتحاد السوفياتي، وزاد إلى حد كبير عدد المؤسسات العالمية، وقد أعطى التطور في مجال النقل والاتصال دفعا قويا لنمو المبادلات التجارية وانتقال رؤوس الأموال بين الدول.

(III) أنواع العولمة الاقتصادية: يمكن تقسيم العولمة الاقتصادية إلى نوعين أساسيين وهما عولمة الإنتاج والعولمة المالية.

(1) عولمة الإنتاج: تتم عولمة الإنتاج بواسطة الشركات متعددة الجنسيات وتتبلور عولمة الإنتاج من خلال اتجاهين:¹¹

(أ) - الاتجاه الخاص بعولمة التجارة الدولية: حيث يلاحظ أن التجارة الدولية زادت بدرجة كبيرة في العقد الأخير من القرن العشرين، حيث بلغ معدل نمو التجارة العالمية ضعفي نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فمثلا بالنسبة لعام 1995 زاد معدل التجارة العالمية بحوالي 9% في حين زاد الناتج المحلي بـ 5% وكانت الشركات متعددة الجنسيات وراء هذا التزايد.

(ب) - الاتجاه الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر: ويلاحظ تزايد معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدلات أسرع وأكبر من معدلات نمو التجارة العالمية حيث وصل معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في المتوسط إلى حوالي 13% خلال عقد التسعينات من القرن العشرين ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات.

(2) العولمة المالية: تتمثل العولمة المالية في ذلك التشابك والترابط شبه الكامل للأنظمة النقدية والمالية لمختلف الدول، والذي بدأ يتجسد أكثر فأكثر مع تطبيق إجراءات التحرير المالي ورفع الحواجز في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ما بين 1979 و 1982، ثم في باقي الدول الصناعية الرئيسية الأخرى، وقد مرت العولمة المالية بالمرحل التالية:¹²

(أ) مرحلة تدويل التمويل غير المباشر: وامتدت هذه المرحلة من 1960 إلى 1979 وتميزت بـ:

- ظهور وتوسيع أسواق الأورودولار.

¹¹ عبد الحميد (عبد المطلب)، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 33.
¹² جبار (محفوظ)، "العولمة المالية وانعكاساتها على الدول النامية"، في مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 7، جامعة باتنة، 2002، ص 185.

- سيطرة البنوك على تمويل الاقتصاديات الوطنية.
- انهيار نظام الصرف الثابت بسبب عودة المضاربة على العملات القوية (الجنيه الاسترليني والدولار).
- انهيار نظام بريتن وودز في أوت 1971.
- إدماج البتر ودولارات في الاقتصاد العالمي.
- ارتفاع العجز في موازين مدفوعات والموازنات العامة للدول المتقدمة لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية.

(ب) مرحلة التحرير المالي: امتدت هذه المرحلة من 1980 إلى 1985 وأهم ما تميزت به ما يلي:

- الانتقال من مرحلة اقتصاد المديونية إلى مرحلة اقتصاد الأسواق المالية.
- توسيع أسواق السندات وتحريرها.
- رفع الرقابة على حركة رؤوس الأموال من وإلى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة.

(ج) مرحلة تعميم المراجعة وضم الأسواق المالية الناشئة: امتدت من 1986 إلى يومنا هذا، أهم ما تميزت به هذه المرحلة مايلي :

- تحرير أسواق الأسهم وأولها بورصة لندن في 1986.
- ضم العديد من الأسواق المالية الناشئة ابتداء من أوائل التسعينات وربطها بالأسواق المالية العالمية.
- زيادة حجم التعامل في أسواق الصرف.
- تحرير أسواق المواد الأولية وزيادة حجم التعامل فيها.
- توسع التمويل المباشر.

ويمكن الاستدلال عن العولمة المالية بمؤشرين هما:¹³

- **المؤشر الخاص بتطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة:** حيث تشير الإحصائيات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم والسندات كانت تمثل أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول في 1980 في حين وصلت إلى ما يزيد عن 100% في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة

¹³ عبد الحميد (عبد المطلب)، العولمة واقتصادية البنوك، مرجع سابق، ص 34.

المتحدة وألمانيا في سنة 1996 وإلى ما يفوق عن 200% في فرنسا وكندا وإيطاليا في نفس السنة.

● **المؤشر الخاص بتطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي:** ارتفع متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي من 200 مليار \$ في منتصف الثمانينات إلى حوالي 1،2 تريليون \$ في سنة 1995 وهو ما يفوق 84% من الاحتياطات الدولية لجميع دول العالم في ذات السنة.

(IV) خصائص العولمة الاقتصادية: تتميز العولمة الاقتصادية بمجموعة من الخصائص أهمها مايلي: ¹⁴

(1)- سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية من خلال الاستفادة من الثورة التكنولوجية، وثورة الاتصالات، والموصلات، والمعلومات، وتعميق تلك القدرات المتمثلة في الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة وبأعلى جودة ممكنة والبيع بسعر تنافسي، وذلك في أقرب وقت ممكن، حيث أصبح الزمن أحد القدرات التنافسية التي يجب اكتسابها في ظل العولمة.

(2)- الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل مما أدى إلى:

- زيادة درجة التعرض للصددمات الاقتصادية الوافدة من الخارج.
- سرعة انتقال الصدمات الاقتصادية.
- تزايد أهمية التجارة الدولية كعامل محدد للنمو.
- زيادة درجة التنافسية في الاقتصاد العالمي.

(3)- خلق أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي والتخصص، كأن تخصص كل دولة في إنتاج أحد مكونات سيارة ثم تجمع هذه المكونات لصنع سيارة تامة الصنع.

(4)- تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات، حيث أن إجمالي إيرادات أكبر خمسمائة شركة متعددة الجنسيات في العالم وصل إلى حوالي 45% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي سنة 1996، واستحوذت الشركات متعددة الجنسيات في مجموعها على حوالي 40% من حجم التجارة العالمية.¹⁵ لذلك تلعب دورا مؤثرا في التمويل الدولي.

(5)- تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة، خاصة بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة وانضمام معظم دول العالم إليها حيث اكتمل النظام الاقتصادي العالمي،

¹⁴ نفس المرجع، ص ص 22، 32.

¹⁵ عبد الله (إسماعيل صبري)، "الكوكبة"، مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع، القاهرة، جويلية 1997، ص 22.

فأصبح هناك ثلاث مؤسسات تدير العولمة من خلال سياسات نقدية ومالية وتجارية تؤثر على السياسات الاقتصادية لمعظم دول العالم، وهذه المؤسسات هي:

- صندوق النقد الدولي المسؤول على إدارة النظام النقدي للعولمة.

- البنك العالمي المسؤول على إدارة النظام المالي للعولمة.

- المنظمة العالمية للتجارة المسؤولة على إدارة النظام التجاري للعولمة.

(6)- تقليص درجة سيادة الدولة في مجال السياسة النقدية والمالية لصالح قوى العولمة بما في ذلك تحديد معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي ومستويات التشغيل أو البطالة ومستويات الدخل أو الرفاهية الاجتماعية وانتعاش أو ركود أسواق المال وأسعار الصرف.

(7)- الحركة السريعة والمتزايدة لرأس المال وأدى ذلك إلى تعاضد الاستثمارات غير المباشرة عن طريق أسواق المال العالمية.¹⁶

(V) **تحديات العولمة الاقتصادية وسبل مواجهتها:** تفرز العولمة العديد من التحديات والمخاطر سواء في الجانب الاقتصادي، أو السياسي، أو الاجتماعي أو الثقافي أو... إلا أننا نقتصر في دراستنا هذه على الجانب الاقتصادي منها. ويمكن تلخيص أهم المخاطر فيما يلي:

(1) **تحدي غسيل الأموال:** احتلت عمليات غسيل الأموال في عصر العولمة أهمية كبيرة على مستوى الاقتصاد العالمي، حيث بلغ حجم هذه العمليات أكثر من تريليون دولار سنويا¹⁷، ولقد تزايدت أهمية هذه العمليات في ظل التقدم التكنولوجي، لاسيما فيما يتعلق بقطاع الخدمات المالية حيث ظهر ما يسمى بعمليات غسل الأموال من خلال شبكة الأنترنت العالمية. ويمكن إرجاع خطورة هذه العمليات إلى إمكانية إعادة استخدام هذه الأموال في الجرائم والأعمال غير المشروعة.

(2) **تهديدات التجارة الإلكترونية:** ويمكن تلخيص أهمها في:

- تجعل التجارة الإلكترونية الأسواق أكثر انفتاحا وفاعلية، كما أنها تحقق إمكانية تحول الأسواق المحلية إلى أسواق عالمية بصورة وضعت الشركات ومؤسسات الأعمال تحت ضغوط مستمرة.
- تسهم التجارة الإلكترونية في تكثيف المنافسة وإحجام المنافسة العالمية حتى في

¹⁶ الشربيني (عراقي عبد العزيز)، "ظاهرة العولمة"، بعض الأبعاد الاقتصادية"، ندوة العولمة، جمعية الدعوة الإسلامية، طرابلس، 1998، ص 76.

¹⁷ كامل (مها)، "غسيل الأموال، الإطار النظري"، السياسة الدولية، العدد 146، مؤسسة الأهرام، مصر، أكتوبر 2001، ص 161.

السوق المحلي، حيث أن التجارة الإلكترونية فتحت الأبواب على مصراعها لأداء الأعمال عبر الحدود.

- تسمح التجارة الإلكترونية للمستهلك بالحصول على السلعة أو الخدمة المطلوبة من أي مكان في العالم وعلى أساس تنافسية، وبالتالي يمكن للمؤسسات المحلية أن تفقد العديد من المستهلكين التقليديين بسبب المنافسة الشرسة.

- يستطيع قراصنة الكمبيوتر التوصل إلى المعلومات المالية والشخصية واختراق الخصوصية، وسرية المعلومات بسهولة وذلك راجع إلى التطور المذهل للكمبيوتر الذي يصاحبه تقدم أعظم في الجريمة المعلوماتية، وسبل ارتكابها، سيما أن مرتكبي هذه الجرائم ليسوا مجرمين عاديين بل هم من خبراء الكمبيوتر سواء كانوا محترفين أم هواة.¹⁸

(3 تحدي المضاربات المالية: أصبحت الدول النامية الحلقة الأضعف في النظام العالمي الجديد وهي تربة خصبة لنشاط المضاربيين في ضوء إجراءات العولمة المالية فقد تعرضت عدة دول إلى هجمات مضاربة طاحنة عصفت بأسواق عملاتها وبأسواق المالية القائمة فيها، وما الأزمات التي تعرضت لها مجموعة من الدول النامية خلال حقبة التسعينات إلا دليلا واضحا عن المخاطر التي تحف التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل لاسيما في ظل وجود نشاط بارز للمضاربيين الدوليين يدعمه ثبات أسعار الصرف، وارتفاع أسعار الفائدة المحلية وتوافر قدر ملائم من الاحتياطات الدولية لدى البنك المركزي.¹⁹

(4 تحديات أخرى للعولمة وسبل مواجهتها: بالإضافة إلى ما سبق تطرح العولمة تحديات أخرى أمام الدول (خاصة النامية منها)، ونشير إلى أهمها فيما يلي:²⁰

استمرار التهميش الاقتصادي بالنسبة للدول الضعيفة: مصدر القلق الأساسي لدى العديد من الدول هو أن يتم تهميشها، وأن تفشل في اختراق الأسواق العالمية، بسبب عدم تمتعها

¹⁸ الشوا (محمد سامي)، ثورة المعلومات وانعكاساتها على قانون العقوبات، الطبعة 2، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995، ص ص 34-35.

¹⁹ خطيب (شذا جمال)، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، مؤسسة طابا للنشر، عمان، الأردن، 2002، ص 40.

²⁰ صندوق النقد الدولي، العولمة والنمو والفقير، بناء اقتصادي عالمي شامل، ترجمة عبد الله (شام)، عن بحوث السياسات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003، ص ص 200-206.

بأية ميزة تنافسية.

- **غلق الأسواق الأجنبية في وجه بعض الدول:** حيث أن العولمة تعمل بمبدأ المنافسة الحرة التي لا يبقى في ظلها إلا الأقوى.
 - **فشل الدولة:** تواجه بعض الحكومات في الدول المهمشة قلما حقيقيا يتعلق بعدم سيطرتها الفعلية على أراضيها، بسبب النزاعات المسلحة الداخلية.
 - **ظهور نوع من عدم المساواة في الدول المتقدمة:** تخلق العولمة عدم المساواة في الدول المتقدمة حيث أن زيادة تدفق الاستثمارات من دول الشمال إلى الجنوب وزيادة الهجرة من دول الجنوب إلى الشمال يؤدي إلى انخفاض مستويات الأجور في الدول المتقدمة وارتفاعها في الدول النامية، مما يؤدي إلى تزايد المساواة في الدول النامية وعدم المساواة في الدول المتقدمة.
 - **التدهور البيئي:** وذلك بسبب التصنيع الذي يزيد من التلوث واستنزاف المصادر الطبيعية، التصحر وانبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري.
- وقصد مواجهة هذه التحديات فإن على حكومات هذه الدول اعتماد مجموعة من الأساليب أهمها:²¹

- ضرورة تحسين كفاءة التسيير في كل مستوياته لما له من دور حيوي في الاستعمال العقلاني للموارد المتاحة وتحسين مردودية الإنتاج.
- يجب أن تنصرف السياسة الاقتصادية الوطنية إلى تعزيز قدرة السلع المحلية على المنافسة الفعالة في الأسواق العالمية ويتوقف ذلك على التركيبات الداخلية التي تعزز الإنتاجية والتنافسية النوعية والسعرية للسلع المحلية وخاصة في مجال الصناعة التحويلية.
- يجب تحقيق قفزة نوعية في مجال التطور التكنولوجي بحيث تؤدي التكنولوجيا الدور الرئيسي في التكيف الاقتصادي وفي المنافسة.
- يجب الاستخدام الواسع لأحداث المبتكرات والوسائل التقنية في الإنتاج، وإتباع نظام تعليمي قادر على استيعاب هذه التقنيات المتقدمة.
- يجب أن تتمتع الاستثمارات الأجنبية بتكنولوجيا عالية، مع ضمان فرص التعلم والاحتكاك من خلال صور مختلفة للشراكة في ملكية وإدارة المشروعات.
- يجب الانتقال من إستراتيجية دفاعية إلى إستراتيجية هجومية، والتي تسعى

²¹ ناصر (مراد)، "مواجهة أخطار العولمة"، في مجلة آفاق، الجمعية العلمية الثقافية، العدد 2، جوان 2003، ص 31-32.

- للحصول على نصيب كبير من الأسواق الوطنية وعن فرص الاستثمارات والتكنولوجيا وموارد التراكم الأكبر التي توجد في المحيط الدولي.
- يجب على كل اقتصاد أن يصنع فرص نجاحه اعتمادا على ذاته في الأساس، إذ تعتمد التنمية على القدرة على التفاعل في السوق العالمية وفق طبيعة العلاقات التي تسود فيه.²²
- يجب التركيز على التنمية البشرية فالفوارق بين تنافسية وإنتاجية ومعدلات نموها ناتجة عن الفوارق في مستويات التعليم والصحة وتدريب القوى العاملة، لذلك يجب إعادة صياغة دور الدولة بحيث تركز على التنمية البشرية في مقابل تخفيفها من أعباء إدارة المشروعات الاقتصادية من خلال عملية الخصخصة.
- يجب توحيد وتكثيف الجهود فيما بين الدول النامية ومنها العربية من أجل إنجاح مسعى التكامل في المجالات التالية:²³

- أ- نشر المعرفة ودعم اتخاذ القرارات.
- ب- إعادة رسم خريطة التخصص الصناعي وتوزيع الأنشطة الاقتصادية.
- ج- التحكم في التكاليف ورفع الإنتاجية.
- د- فتح الأسواق المحلية أمام المنتجات العربية.

(VI) المخاطر التي تهدد مستقبل العولمة:²⁴

إذا كانت العولمة تشكل تهديداً وتحدياً أمام الدول فهي بدورها لا تسلم من التهديدات والمخاطر التي يمكن تقسيمها إلى مخاطر داخلية وأخرى خارجية، وفيما يلي سنتعرض إلى هذه المخاطر.

(1) المخاطر الداخلية: يعتبر عامل الاستقرار في السوق العالمي وضمن تحقيق التنبؤات حول معدلات النمو الاقتصادي العالمي شرطين أساسيين للمضي قدماً في تطبيق العولمة الاقتصادية، وهكذا فإن أوضاع الاقتصاد الأمريكي وكذلك الشركات متعددة الجنسيات

²² عمارة (بثينة حسين)، العولمة وتحديات العصر، دار الأمين، القاهرة، 2000، ص 25.

²³ العيساوي (إبراهيم)، "دور الدولة والتعاون العربي في رفع القدرة التنافسية"، في مجلة المستقبل العربي، العدد 254، بيروت، ص 100.

²⁴ كيكسو (وداد أحمد)، العولمة والتنمية الاقتصادية، نشأتها، تأثيرها، تطورها، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2002، ص ص 149-159.

التي تعد الجزء الأكبر من السوق العالمية هما المحوران الرئيسيان في عملية العولمة. لذا فإن المخاطر الداخلية للعولمة على صعيد الاقتصاد والسوق العالميين تقع إما في نطاق هذين المحورين وإما في نطاق مؤسسات العولمة.

أما المخاطر التي تتعلق بالمحورين فتتمثل في أضرار تصيب الاقتصاد الأمريكي والشركات متعددة الجنسيات، والعلاقة بينهما انعكاسية، حيث أن ارتفاع معدلات النمو في الاقتصاد الأمريكي يتبعها ارتفاع في أسهم تلك الشركات وبالمقابل فإن الشكوك في أداء ومخرجات الاقتصاد الأمريكي تلقي بظلالها على أسهم وأداء تلك الشركات، والعكس صحيح حيث أن ارتفاع أسهم هذه الشركات يسهم في ارتفاع معدلات نمو الاقتصاد الأمريكي. وهذا ما حصل في أوائل التسعينات من القرن العشرين حين شهدت أسهم كبرى شركات تكنولوجيا المعلومات ارتفاعا حادًا تبعه تحسن ونشاط ملحوظ في الاقتصاد الأمريكي.

وأما المخاطر المتعلقة بمؤسسات العولمة فنشير مثلا إلى مستقبل المنظمة العالمية للتجارة المحفوف بالكثير من المخاطر التي نذكر منها: تلك الخلافات العميقة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي حول تجارة المنتجات الزراعية والأفلام السينمائية والأغذية المحولة جينيا. حيث أن بعض الإجراءات الحمائية في دول الإتحاد الأوروبي تكاد أن تفجر حربا تجارية باردة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، والسبب في ذلك هو السباق للحصول على أكبر حصة في السوق العالمية.

كما تعتبر الشركات متعددة الجنسيات أحد مؤسسات العولمة، لذلك فالمخاطر التي تهدد هذه الشركات تعد من المخاطر الداخلية للعولمة، إضافة إلى السباق والمنافسة الداخلية بين هذه الشركات، هناك أخطار المنافسة الخارجية والتي مصدرها الدول النامية، فالشركات متعددة الجنسيات انطلقت من فكرة البقاء للأقوى، ولكن الواقع دل على صلابة تحدي بعض الشركات المحلية ومنافستها في أسواقها المحلية، فعلى سبيل المثال، أن شركة "باجاج أوتو" الهندية التي تعد أول مصنع للدرجات الخفيفة في الهند تمكنت من الحفاظ على موقعها أمام منافسيها من الشركات الأمريكية واليابانية الكبرى. فقد أدركت هذه الشركة بأن المواطنين يفضلون الدرجات النارية الخفيفة ذات السعر المعقول، وذات قطع الغيار المتوفرة في الهند.

(2) المخاطر الخارجية: تحيط العولمة الاقتصادية مجموعة من المخاطر من خارج هذا النظام وتتمثل أساسا في دور الدولة ودور المجتمعات المدنية حيث أن العولمة تدعو إلى حرية التجارة وحرية السوق المالية وأهمية دور الاستثمارات الأجنبية والقطاع الخاص وترشيد الإنفاق الحكومي والابتعاد عن سياسة الدعم للأنشطة الاقتصادية. إن كل هذه الإجراءات من شأنها تغييب دور الدولة في نهاية الأمر، ولكن في بداية الأمر على هذه

الدولة استصدار القوانين التي تكفل ضمان تحقيق هذه الإجراءات، وهذا تناقض بين دور الدولة في بداية مشوار العولمة وبين ما سيؤول إليه هذا الدور في نهاية المشوار حينما يتحقق السوق العالمي الواحد، مما أيقظ القائمين على رأس بعض الدول مثل روسيا ودول

أمريكا اللاتينية وشرق أوروبا وآسيا. وبناء على هذا، عمد القائمون على اتفاقية واشنطن* إلى تجديد شكل الاتفاقية بإعطاء أهمية لدور الدولة في تحقيق انتقال تكنولوجيا المعلومات والتقنيات الحديثة في اقتصادها وفي إعادة تنظيم الخدمات العامة. وهذا بهدف تمرير ما يسمى بإصلاح المؤسسات.

لكن وبسبب إدراك القائمين على الاتفاقية مدى صعوبة تحقيق هدف الإصلاح المؤسسي فقد أضافت أهمية دور المجتمع المدني متمثلاً في منظماته ومؤسساته المختلفة، حيث ذهبت هذه السياسة إلى إشراك هذه المنظمات حين اضطر البنك الدولي إلى مساومة "أوستام" وهي منظمة خيرية بريطانية وإشراكها وبشكل فعال في إستراتيجية البنك المتعلقة بتخفيف الديون - كما بات صندوق النقد الدولي مجبراً على إطلاع المنظمات غير الحكومية على برامج الضبط وإعادة الهيكلة لكل بلد بحيث يسمح لها بمراقبة ما يقوم به الصندوق.

(3) مصير العولمة بعد الأزمة المالية 2007: انفتح الجدل مجدداً حول العولمة الاقتصادية، لكن هذه المرة ليس حول إيجابياتها من سلبياتها وإنما حول مصيرها، حيث أخذت تتشكل في الدول المتقدمة حركة ارتجاعية ضد العولمة - ومن المرجح أن تنمو قوتها.

تتجسد العولمة الاقتصادية في إزالة العوائق الوطنية أمام حرية حركة السلع ورأس المال والناس، وتزايدت وتيرة هذه العملية منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين، مع ازدهار التجارة العالمية والاستثمار العابر للحدود والهجرة. لكن الضغط الرامي إلى إعادة فرض العوائق في هذه المجالات الثلاثة جميعاً يتنامى الآن في الاقتصادات المتقدمة.²⁵

- فالانقلاب على الهجرة واضح للعيان خاصة في أوروبا. حيث وعدت الحكومة الائتلافية الجديدة في بريطانيا بخفض عدد المهاجرين من مئات الآلاف إلى عشرات الآلاف. وبدأت البنوك الدولية والشركات متعددة الجنسيات بالفعل

* اتفاقية واشنطن هي نموذج لسياسة اقتصادية اقترحتها الاقتصادي الأمريكي جون وليمن عام 1989 بالتعاون مع معهد الاقتصاد العالمي، وتبنتها كل من الإدارة الأمريكية ومجلس الشيوخ الأمريكي وكذلك بعض المسؤولين وذلك في واشنطن لذا سميت باتفاقية واشنطن. ولمزيد من التفاصيل أنظر كيكسو (وداد أحمد)، مرجع سبق ذكره، ص 19.

²⁵ فاينانشل تايمز، مخاطر عديدة تهدد العولمة في 2011،
http://www.aleqt.com/2011/01/06/article_488016.html

الشكوى من تأثر أنشطتها وأعمالها سلباً من جراء ذلك، كما أصبحت الهجرة غير الشرعية وآثارها السلبية حديث العام والخاص في مختلف الدول.

- تتصدر إعادة تنظيم تحركات رأس المال الأجندات الدولية، وسط حديث عن حرب عملات عالمية - التخفيض التنافسي لعملة الصين والولايات المتحدة - حيث تشكو أمريكا من أن الصين تعتمد خفض قيمة عملتها كي تحتفظ بفائض تجاري ضخم، يسهم في تفشي البطالة في الولايات المتحدة. ويرد الصينيون بالقول إن الولايات المتحدة تطبع الأموال في محاولة لخفض قيمة الدولار. وأثارت التساؤلات حول مستقبل اليورو، شبح إعادة فرض قيود على رأس المال يوماً ما داخل أوروبا، وذلك ضمن جهد منظم لإنهاء العمل بالعملة الواحدة.

وبشأن إعادة تنظيم التحركات الدولية لرأس المال أيضا يمكن أن نشير إلى نمو ما يسمى بغريزة العودة إلى الوطن، حيث أصيبت حركة الإقراض بين أكبر 30 اقتصاداً في العالم بالنتشج. وأصبحت هذه الظاهرة ملفتة للانتباه خاصة في الولايات المتحدة، حيث شهدت التسعة أشهر الأخيرة من سنة 2010 هجرة جماعية لرأس المال الأجنبي بمقدار 109 مليارات دولار، في مقابل تدفق الأموال بمقدار 774 مليار دولار إلى داخل الولايات المتحدة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الذي سبقه. وبعد إنقاذ بنك بير شيرنز في شهر مارس 2008،²⁶ أعاد الأمريكيون إلى الولايات المتحدة 750 مليار دولار خلال التسعة أشهر الأخيرة من نفس السنة.

- شبح الحمائية التجارية يلوح في الأفق، حيث أجاز مجلس النواب الأمريكي في 2011 مشروع قرار يسمح للشركات الأمريكية أن تطالب بفرض رسوم جمركية على البضائع الصينية، رداً على السياسة التي تتبعها الصين على صعيد العملة. وهكذا تتم بصورة تدريجية إعادة تأهيل الحمائية كفلسفة اقتصادية، خاصة أن كبار الاقتصاديين يجادلون بشكل متزايد بأن التعريفات الجمركية يمكن أن تكون رداً مبرراً على السياسات التجارية، كذلك التي تُتهم الصين باتباعها.

الخاتمة:

تعتبر العولمة الاقتصادية ظاهرة قديمة اتخذت أبعاداً جديدة واكتسبت مضامين حديثة، وقد شاع استخدام مصطلح العولمة وانتشر على نطاق واسع منذ أواخر ثمانينات القرن العشرين لعلاقته الوثيقة بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية العميقة التي شهدتها العالم منذ ذلك الحين، من انهيار لجدار برلين، وتقدم تكنولوجي مذهل، وتعاضل لدور الشركات متعددة الجنسيات، ونمو سريع لمعدلات التجارة العالمية، وتحرير لاقتصاديات

²⁶ فاينانشل تايمز، نقلص الإقراض الدولي يهدد مستقبل العولمة المالية،

http://www.aleqt.com/2009/05/10/article_226854.html

بعض الدول النامية واندماجها في السوق العالمية وتقليص لدور الدولة في الحياة الاقتصادية.

وقد ازدهرت العولمة وتجذرت خلال فترة كانت فيها جميع القوى الرئيسية في العالم تشهد نمواً اقتصادياً قوياً. لكن سرعان ما قلبت الأزمة المالية لسنة 2007 موازين القوى حيث خرج العالم الغربي منها في حال أسوأ بكثير من القوى الناشئة، ففي الولايات المتحدة ما زالت البطالة تقارب 10 في المائة، ويواجه الاتحاد الأوروبي أعنف أزمة دين سيادي. ويمكن القول أن القوى الغربية مهددة بعالم جديد يتفوق فيه أداء القوى الناشئة بشكل واضح، والخطر الذي يهدد العولمة سيستمر في النمو ما لم يكن هناك تعاف عالمي منسق.

قائمة المراجع:

- 1) أدلر (الكسندر)، "القرن العشرين لم يأت بجديد"، ترجمة حسن نجوى، الثقافة العالمية العدد 103، 2000.
- 2) اصطيف (عبد النبي)، "الاستشراف الأمريكي من النهضة إلى السقوط، عولمة دراسات المنطقة"، المستقبل العربي، العدد 33، 1997.
- 3) جبار (محفوظ)، "العولمة المالية وانعكاساتها على الدول النامية"، في مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 7، جامعة باتنة، 2002.
- 4) الجميل (سيار)، "العولمة: اختراق الغرب للقوميات الآسيوية. متغيرات النظام الدولي القادم، رؤية مستقبلية"، المستقبل العربي، العدد 127، 1997.
- 5) خطيب (شذا جمال)، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، مؤسسة طابا للنشر، عمان، الأردن، 2002.
- 6) روبرتسون (رولاند)، العولمة: النظرية الاجتماعية والثقافية الكونية، ترجمة أحمد محمود ونور أمين، المجلس الأعلى للثقافة، لبنان، 1998.
- 7) روتشيلد (إيما)، "العولمة وعودة التاريخ"، ترجمة شويقة (غادة)، الثقافة العالمية، العدد 103، 2000.
- 8) الشربيني (عراقي عبد العزيز)، "ظاهرة العولمة"، بعض الأبعاد الاقتصادية"، ندوة العولمة، جمعية الدعوة الإسلامية، طرابلس، 1998.
- 9) الشوا (محمد سامي)، ثورة المعلومات وانعكاساتها على قانون العقوبات، الطبعة 2، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995.
- 10) صندوق النقد الدولي، العولمة والنمو والفقير، بناء اقتصادي عالمي شامل، ترجمة عبد الله (شام)، عن بحوث السياسات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003.
- 11) صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، 1997.
- 12) عبد الحميد (عبد المطلب)، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- 13) عبد الحميد (عبد المطلب)، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، دار النهضة المصرية، القاهرة، 1998.

- (14) عبد الله (إسماعيل صبري)، "الكوكبة"، مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع، القاهرة، جويلية 1997.
- (15) عمارة (بثينة حسين)، العولمة وتحديات العصر، دار الأمين، القاهرة، 2000.
- (16) العيساوي (إبراهيم)، "دور الدولة والتعاون العربي في رفع القدرة التنافسية"، في مجلة المستقبل العربي، العدد 254، بيروت.
- (17) فاينانشل تايمز، تقلص الإقراض الدولي يهدد مستقبل العولمة المالية، http://www.aleqt.com/2009/05/10/article_226854.htm
- (18) فاينانشل تايمز، مخاطر عديدة تهدد العولمة في 2011، http://www.aleqt.com/2011/01/06/article_488016.htm
- (19) كامل (مها)، "غسيل الأموال، الإطار النظري"، السياسة الدولية، العدد 146، مؤسسة الأهرام، مصر، أكتوبر 2001.
- (20) كيكسو (وداد أحمد)، العولمة والتنمية الاقتصادية، نشأتها، تأثيرها، تطورها، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2002.
- (21) محي الدين (عمرو)، العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.
- (22) مسعد (محي محمد)، دور الدولة في ظل العولمة، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2004.
- (23) ناصر (مراد)، "مواجهة أخطار العولمة"، في مجلة آفاق، الجمعية العلمية الثقافية، العدد 2، جوان 2003.
- (24) يسين (السيد)، العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1998.